



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

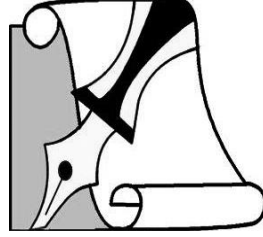
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حاولت إدارة الرئيس أوباما في أواخر عهدها التأثير على توجّهات الرئاسة التي تعقبها مستعينة بالأوروبيين على وجه الخصوص، كون فرنسا تروّج منذ فترة إلى مبادرتها بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وجرى ترجمة جهد إدارة أوباما في عدّة خطوات حيث جرى تمرير قرار في مجلس الأمن بإدانة الإستيطان الصهيوني واعتباره مخالف لقواعد القانون الدولي. ثمّ جاءت مبادرة الوزير الأمريكي للخارجية كيري، والتي أبرز خلالها رؤية الولايات المتحدة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تلا ذلك إنعقاد مؤتمر باريس للسلام ليكمل خطوات جرى الترتيب لها لتكون كاجراً وسقفاً للإدارة الجديدة، بعد تخوّف جميع الأطراف من التصريحات التي أدلى بها الرئيس المنتخب خاصّةً حول قضية الإستيطان وقضية نقل السفارة الأمريكية للقدس.

لذلك جاء سماح الولايات المتحدة بصدور قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ دون إعتراضه بالفيتو، كما جرت العادة، والمواقف التي أعلنها كيري وبيان مؤتمر باريس هي محاولة من إدارة أوباما لتكبير يدي إدارة ترامب المقبلة في السياق الفلسطيني - الإسرائيلي، فثمة قلقٌ يساور إدارة أوباما من أن ينقضّ ترامب عقوداً من المحدّدات السياسية الأميركية التي استقرّت تحت إدارات ديمقراطية وجمهورية نحو الصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك التراجع عن فكرة قيام دولة فلسطينية، وإمكانية سماحه بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، كما يطالب مرشّحه لمنصب السفير في إسرائيل المؤيّد للإستيطان، ديفيد فريدمان. ومن هنا، فإنّها تأمل في أن يُسهم قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ في وضع كوابح قانونية دولية على تحركات ترامب المتوقعة في هذا السياق.

ورغم أنّ القرار ٢٣٣٤ حول الإستيطان لا يحصل بدون آلية للتنفيذ، إلّا أنّه يُعدّ مهماً على مستوى القانون الدولي، إذ يعرف مجلس الأمن "الأراضي الفلسطينية" المحتلة على أنّها كامل الأراضي التي احتلت بعد الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، وهو ما يسقط ذريعة إسرائيل باعتبارها "أرضٍ متنازع عليها".

ورغم ذلك فالمؤتمر جاء في سياق خيار الشرعية الدولية الذي تسعى إليه السلطة في سياق تفعيل المسؤولية الدولية وإستعادة هبة البعد الدولي للقضية الفلسطينية، والتي لا يستطيع أحد أن يُنكر بأنّ القضية الفلسطينية كونت بُعداً دولياً لا يمكن تجاهله، لكن تبقى الإرادة الدولية وشرعيتها محكومة بقوة التنفيذ، وقوة التنفيذ يملكها مجلس الأمن الدولي، إستناداً للفصل السابع، والمجلس مرهون للإرادة

الأمريكية، وبالتالي فما تمخض عن مؤتمر باريس سيكون مرهوناً بالإدارة الأمريكية الجديدة، التي يرأسها دونالد ترامب.

يرى نتنياهو وحكومته، أنه ليس ثمة ما يُضطرّ إسرائيل، لا بوسائل الضغط السياسي ولا بواسطة القوة، لتقديم «تنازلات» للفلسطينيين في عملية التسوية. وبالنسبة إلى نتنياهو وحكومته فإنّ الحفاظ على إسرائيل قوية أهم من عملية التسوية، وبرأيهم أنّ من شأن عملية التسوية أن توهن إسرائيل، وأن تخلق الشقاق في المجتمع الإسرائيلي، وأن تضعف صدقية الصهيونية، وأن تشجّع الآخرين على إستمرار تحديها.

لذلك يسعى نتنياهو للحؤول دون التسوية النهائية، وفي الوقت نفسه إلقاء التهمة على الطرف الفلسطيني على أساس أنه اكتفى بالتنازلات التاريخية التي قدّمها حتى الآن، في حين أنّ المطلوب منه تقديم المزيد من التنازلات. ومع أنّ الموقف الإسرائيلي المتصلّب ليس وليد تطوّرات ظرفية، لكنّه تعزّز بنتائج الإنتخابات الأمريكية، وهو ما دفع نتنياهو إلى وصف مؤتمر باريس بأنه «التشجّات الأخيرة لعالم الأمس، والغد سيكون مختلفاً تماماً، وهو قريب جداً»، مشيراً بذلك إلى تبدل الإدارة الأمريكية وتوليّ الرئيس المنتخب دونالد ترامب منصبه خلال الأيام المقبلة، كما أنه رهان على أنّ مواقف الأخير ستكون أكثر قرباً من إسرائيل في كل ما يتعلّق بالمسألة الفلسطينية.

وبلحاح الرؤية التي يتبناها اليمين الإسرائيلي عامة، ونتنياهو خاصة، إزاء تطوّرات المنطقة، يظهر أن تشدده المتصلّ بالساحة الفلسطينية، الذي تجلّى في هذه المرحلة بالرفض المطلق لمؤتمر باريس، ينطلق من الرهان على أنّ الوقت يعمل لمصلحة إسرائيل بفعل التحوّلات الإقليمية التي أدت إلى تراجع مكانة التسوية لدى معسكر «الإعتدال العربي»، والأخير بات أكثر إستعداداً للإفتتاح على إسرائيل وتطوير العلاقات معها والإنتقال إلى مرحلة الإتصال والعلاقات العلنية، من دون تقديم أيّ تنازلات إسرائيلية جدية تتصلّ بالمسار الفلسطيني.

هذا الأداء الرسمي لـ«الإعتدال» العربي دفع نتنياهو إلى مخاطبة المجتمع الدولي من على منصة الأمم المتحدة كي يتعامل مع إسرائيل كما تتعامل الأنظمة العربية المعتدلة، وعمد إلى وضع المصالح الإسرائيلية في قالب رؤية إبتدعها لتبرير مواقفه التي تتجاهل التسوية بالدعوة إلى "مؤتمر سلام

إقليمي"، ينتقل فيه معسكر ما يُسمّى الإعتدال العربي إلى مرحلة تطوير العلاقات الرسمية العلنية مع إسرائيل، على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لتحريك عملية التسوية على المسار الفلسطيني.

وبذلك، يقلب نتنها هو المعادلة التي كانت ترى أنّ التسوية على المسار الفلسطيني هي المدخل للعلاقات الإسرائيلية — العربية، وهو في السياق نفسه يروج لمقولة أنّ القضية الفلسطينية لم تعد القضية الملحة والمركزية في منطقة الشرق الأوسط، وأنّ على الدول أن تكون أكثر إهتماماً بحلّ مسألة إنعدام الإستقرار في هذه المنطقة.

فمؤتمر باريس سيكون حاله كحال قرار مجلس الأمن، الذي سهّل له أوباما، ومبادئ كيري التي أكّد عليها في خطابه الأخير هي بمثابة ردود إستباقية، جاءت كمحاولات لتثبيت ترامب على سكة الإجماع الدولي المرتبط بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وإلزامه بقواعد اللعبة الشرق أوسطية، التي أرساها وأجمع عليها المجتمع الدولي رغم تعاقب العديد من الإدارات الأميركية.

الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، ووزير خارجيته جان مارك إيرولت، أكّدا بوضوح أنّ المؤتمر جاء لبيعت رسالة للإدارة الأميركية الجديدة، حول وجود إجماع عالمي حول ضرورة دفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين، وهي رسالة حظيت بدعم الدول الأوروبية كلها وجميع الدول العربية والدول الأفريقية التي شاركت بالمؤتمر.

ترامب ومساعدوه أبدوا إمتعاضهم من مؤتمر باريس وتوقيت إنعقاده (خمسة أيام قبل دخول ترامب إلى البيت الأبيض)، وطلب، في لقاءات أجرتها معه وسائل إعلام بريطانية، من بريطانيا إتخاذ حقّ النقض الفيتو على أيّ قرار يُدين إسرائيل في مجلس الأمن. وكانت الحكومة اليمينية في بريطانيا قد تحفّظت على إنعقاد المؤتمر وعلى بيانه الختامي.

من جهته إعتبر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أنّ مؤتمر باريس قد يكون الفرصة الأخيرة لتطبيق حلّ الدولتين، حيث حذر، في مقابلة أجرتها معه "لا فيغارو" الفرنسية، من أنّ قراراً أميركياً مُحتملاً بنقل السفارة الأميركية إلى القدس سيؤدّي إلى إنهاء عملية السلام، وقد يقود إلى تغيير في موقف السلطة الفلسطينية المتعلّق بالإعتراف بإسرائيل.

وفي موضوع آخر شكّل إنعقاد اللجنة التحضيرية لوضع ترتيبات إنعقاد المجلس الوطني في بيروت، فرصة للترويج بأنّ هناك تقدّم في مسار المصالحة الفلسطينية، حيث أصبحت المصالحة مطلب إقليمي ودولي، لكن الواقع يشير إلى أنّ فرص إنعقاد المجلس الوطني بحلّة جديدة أمرٌ يكتفئه الكثير من الشكّ، وأنّه رغم الموافقة المبدئية التي أعلنتها حركة حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة في المجلس الوطني فإنّ إنعقاده أمامه معوقات عدّة، أهمّها أنّ إجراء إنتخابات للمجلس الوطني، والمجلس التشريعي، وتشكيل حكومة وفاق وطني للإشراف عليها يحتاجان إلى إنهاء الإنقسام بين حركة حماس وحركة فتح، وهو ما يبدو مستبعداً حتى الآن، ما يعني أنّ المجلس الجديد لن يتشكّل في القريب العاجل، وأنّ موافقة الحركتين المبدئية ما هي إلاّ ورقة يستفيد منها الرئيس عباس لمواجهة الضغوط التي يتعرّض لها، فمجرّد عقد لقاء الفصائل الموسّع في بيروت هو نجاح لعبّاس بأنّه لازال رمز مقبول لدى غالبية الفصائل.

الواضح أنّ رئيس السلطة سعى بعد تعزيز شرعيته داخل حركة «فتح» وإسقاط السلطة من الأجواء السياسيّة على الصعيد الدولي أخيراً، خاصّة في قضية الإستيطان، إلى تعزيز الشرعيّة الداخليّة والقول أنّ القرار الفلسطيني تحت «صوت واحد» ضمن الأطر القديمة، وعملياً سوف يُعيق الوصول إلى منظمة تحرير خارجة عن يده وعن توجّهاته.

مبادئ كيري لتسوية الصراع في الشرق الأوسط

الرؤيا التي حددها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في آخر خطاب له قبل أن يتولّى الرئيس المنتخب دونالد ترامب مهمته، هي آخر رؤية لإدارة الرئيس أوباما، وتتضمّن الرؤية ستة مبادئ:

الأول: إقامة حدود آمنة ومعترف بها من قبيل الأسرة الدوليّة، بين إسرائيل وفلسطين قابلة للإستمرار وذلك عبر التفاوض على أساس حدود ١٩٦٧ مع عمليات تبادل متساو لأراضٍ يقبل بها الطرفان.

الثاني: تحقيق فكرة القرار ١٨١ للجمعية العامّة للأمم المتّحدة (الصادر في ١٩٤٧) بشأن دولتين وشعبين أحدهما يهودي والآخر عربي، مع إقرار مُتبادل ومساواة في الحقوق لمواطني كل منهما.

الثالث: إيجاد حلّ عادل ومقبول وعادل وواقعي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بمساعدة دوليّة، يشمل تعويضاً وخيارات ومساعدة للعثور على مساكن دائمة وإعترافاً بالمعاناة وإجراءات أخرى ضروريّة ليكون حلاً كاملاً منسجماً مع دولتين للشعبين.

الرابع: إيجاد حلّ مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها دولياً للدولتين وحماية وتأمين حرّية الوصول إلى المواقع الدينيّة .

الخامس: تلبية إحتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكلٍ مُرضٍ وإنهاء كل إحتلال بشكلٍ كامل، والعمل في الوقت نفسه على أن تكون إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بفاعليّة، وأن تتمكّن فلسطين من ضمان أمن شعبها في دولةٍ تتمتع بالسيادة وبدون جيش.

السادس: إنهاء النزاع وكل المطالب العالقة لإتاحة إقامة علاقات طبيعيّة وتعزيز الأمن الإقليمي للجميع كما هو وارد في مبادرة السلام التي تقدّمت بها الدول العربيّة.

وتبنّى الوزير كيري، طوال الخطاب في قمّة دافوس، لغة اليسار الصهيوني المؤيّد لقيام دولة فلسطينيّة، إذ أكّد ضرورة الإعتراف بإسرائيل دولةً يهوديّةً، وإعتبر ضمّ المناطق المحتلّة الزاحف بواسطة الإستيطان خطر على يهوديّة الدولة، وأنّه، في حالة الضمّ، سوف تُضطرّ إسرائيل إلى أن تختار بين كونها دولة ديمقراطيّة أو يهوديّة. كما أكّد أن موقف الولايات المتّحدة ضدّ الإستيطان تقليدي، تبنّته جميع الإدارات السابقة.

ويبدو أنّ مبادرة كيري لم تأت في الوقت الخاطيء، أو متأخّرة كما وصفها العديد من المراقبين، إنّما جاءت لتضع سقفاً لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أطلق عليه -السقف العالمي-، موضحاً أنّ المبادرة لخصت كل مواقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على مدار الثمانية أعوام الماضية.

ويهدف أوباما إلى وضع ضوابط أمام الرئيس الأمريكي القادم ترامب حتى لا يقفز على هذا السقف، وبالتالي سيكون كأنّه يقفز عن القرارات الدوليّة والمزاج الدولي لحلّ الصراع الفلسطيني، وبالتالي يصعب على ترامب في أن يقدّم أيّ خطوة مختلفة عنها.

ويُتوقّع أنّ ترامب وطاقمه الذي شكّله مؤخراً لن يرفض هذه المبادرة في ولايته ولكن سيجعل من الصعب تطبيقها وسيصعب الأمر على الفلسطينيين، وسيعيد القضية إلى المربع الأول .

مؤتمر باريس للسلام..

عقد مؤتمر باريس للسلام بمشاركة سبعون دولة ومنظمة، بينها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة).

وقد دعا البيان الختامي للمؤتمر، طرفي الصراع إلى التأكيد من خلال سياستهما وأفعالهما على تمسكهما التام بحلّ الدولتين، محذراً الفلسطينيين والإسرائيليين من إتخاذ أيّ خطوات أحادية يمكن أن تؤثر على سير المفاوضات، بما فيها، المفاوضات حول القدس والحدود والأمن واللاجئين. وشدد على أنّ إنشاء دولة فلسطينية مستقلة "تتعايش مع إسرائيل جنباً إلى جنب" هو الحلّ الوحيد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتوصل إلى السلام في الشرق الأوسط.

وأهم بنود البيان الصادر عن المؤتمر هي:

- السلام في الشرق الأوسط يتمّ عبر "حلّ تفاوضي لدولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، وهو الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم".

- طالب البيان "الطرفين بأن يُعيدا التزامهما بهذا الحلّ لأخذ خطوات عاجلة من أجل عكس الواقع السلبي على الأرض، بما في ذلك استمرار أعمال العنف والنشاط الإستيطاني لبدء مفاوضات مباشرة وهادفة".

- شدد بيان باريس على أنّ "حلّ الدولتين التفاوضي يجب أن يلبي طموحات الطرفين، بما فيها حقّ الفلسطينيين في الدولة والسيادة وإنهاء الإحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ بشكل كامل، وتلبية إحتياجات إسرائيل للأمن، وحلّ جميع قضايا الحلّ النهائي على أساس قرارات مجلس الأمن".

- حثّ المشاركون في المؤتمر الفلسطينيين والإسرائيليين على "إظهار الإلتزام بحلّ الدولتين، والإمتناع عن أيّ خطوات أحادية الجانب تستبق نتيجة المفاوضات، خاصّة بشأن الحدود والقدس واللاجئين"، وأكدّ البيان أنّه في حال إتخذت خطوات من هذا النوع فإنّ المشاركين في المؤتمر "لن يعترفوا بها".

- أشار البيان إلى "أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ كإطار شاملٍ لحلّ الصراع العربي الإسرائيلي، وعليه المساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة".

- رحّب الجميع "بالجهود الدولية للمُضيّ قدماً بالسلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك تبني قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (في ديسمبر ٢٠١٦)، الذي يُدين بوضوح النشاط الإستيطني والتحريض وكأفة أعمال العنف والإرهاب، ويدعو الطرفين لأخذ خطوات للتقدّم بحلّ الدولتين على الأرض".

- حول الوضع في قطاع غزة، شدّد البيان على "أهمية معالجة الوضع الإنساني والأمني الخطير في القطاع، واتخاذ خطوات سريعة لتحسينه".

- تعهّد المشاركون بالإسهام بشكلٍ كبير في الترتيبات الضرورية لإستدامة مفاوضات إتفاقية السلام، وتحديدًا في مجالات الحوافز السياسيّة والإقتصاديّة، وتعزيز قدرات الدولة الفلسطينيّة، وحوار المجتمع المدني.

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس: "بيان مؤتمر باريس، أكّد جميع المرجعيّات الدوليّة وثبّتها، بما فيها مبادئ القانون الدولي وركائزه، ورفضه لجميع الإملاءات والإستييطان وفرض الوقائع على الأرض، بما فيها في القدس". وشدّد على ضرورة متابعة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ وبيان باريس، بما يقود إلى إلزام سلطة الإحتلال لوقف النشاطات الإستيطنيّة، بما في ذلك في القدس، وتنفيذ الإتفاقيّات الموقّعة والكفّ عن تدمير حلّ الدولتين عن طريق الإملاءات باستخدام القوة".

أمّا الفصائل فقد إعتبرت أنّ قرارات المؤتمر تنتقص من الحقوق الفلسطينيّة، واعتبرتها بعض الفصائل مدخل لعبور الرئيس عباس إلى الإنخراط مجدّداً في مفاوضات تقريطيّة.

وهاجم رئيس وزراء العدو بنيامين نتياهو مؤتمر باريس بشكلٍ مباشر، وقال: "المؤتمر العبثيّ تمّ تنسيقه بين فرنسا والفلسطينيين بهدف فرض شروط على إسرائيل لا تتماشى مع إحتياجاتنا الوطنيّة؛ مضيّفاً: "مؤتمر باريس يُبعد السلام، لأنّه يجعل مواقف الفلسطينيين أكثر تشدّداً، ويبعدهم أكثر عن إجراء مفاوضات مباشرة من دون شروط مُسبقة".

وقد تحفّظت بريطانيا على قرارات المؤتمر، ورفضت التوقيع على بيانه الختامي، وقالت وزارة الخارجية البريطانيّة في بيان لها أنّ بريطانيا شاركت بصفة مراقب فقط في المؤتمر لوجود تحفّظات لديها

حيال إنعقاده في غياب ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين، وفي وقتٍ غير مناسب قبل أيام من تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب.

إجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني

عقدت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة رئيس المجلس سليم الزعنون، إجتماعاً إستمرّ يومين في مقرّ سفارة دولة فلسطين في بيروت. واتفق المجتمعون على ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة القوى الفلسطينية كافة، وفقاً لإعلان القاهرة (٢٠٠٥) وإتفاق المصالحة الفلسطينية الموقع في ٤ أيار/ مايو ٢٠١١، من خلال الإنتخاب، حيث أمكن، والتوافق حيث يتعذر إجراء الإنتخابات. واتفقوا أيضاً على ضرورة تنفيذ إتفاقات وتفاهات المصالحة كافة، بدءاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع بممارسة صلاحياتها في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس وفقاً للقانون الأساسي، والقيام بسائر المهام الموكلة إليها بموجب إتفاقيات المصالحة، بما في ذلك توحيد المؤسسات وإستكمال إعمار قطاع غزة وحلّ مشكلاته، والعمل الحثيث من أجل إجراء الإنتخابات للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني.

ودعا المجتمعون الرئيس محمود عباس إلى البدء فوراً بالمشاورات مع القوى السياسية كافة، من أجل التوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

كما إتفق المجتمعون على أن تواصل اللجنة التحضيرية عملها، وأن تعقد إجتماعاتها بشكلٍ دوريّ بمشاركة القوى الفلسطينية كافة، لحين إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وطلبت اللجنة من رئيس المجلس إستكمال الإجراءات الضرورية لإنجاز نظام إنتخابات المجلس الوطني.

ما تمّ هو «توافق شكلي أفضل من أن نخرج بعد هذه الصور الجماعية لنقول للعالم إن الفلسطينيين لم يستطيعوا التوافق على شيء». وأضافت تلك المصادر أنّ حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» لم ترغبا في إحباط الإجتماع عبر الإشتراطات، وهما تقدّران أنه لن يحدث أي «حوار حقيقي بعد ذلك... ولا حتى يوجد تفاؤل في جلسة جديدة للجنة التحضيرية».

وورد في البيان الختامي، إشارة إلى بنود كان مستغرباً أن توافق عليها كل من «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، بالقياس إلى مواقفهما السياسية ومواقفهما الأساسية، خاصة رهن قضية التباحث في البرنامج السياسي بإجراءات يتخذها رئيس المجلس، سليم الزعنون، تنتهي بإنجاز نظام إنتخابات المجلس

من دون تأكيد مخرجات التعديلات الرئيسية على ميثاق «منظمة التحرير». كما كان لافتاً «التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع بممارسة صلاحياتها في جميع أراضي السلطة الفلسطينية، بما فيها القدس وفقاً للقانون الأساسي»، علماً بأن فصائل عدّة هي خارج قضية تشكيل حكومات السلطة الفلسطينية وترفض الأساس السياسي القائمة عليه.

الواضح أنّ رئيس السلطة سعى بعد تعزيز شرعيته داخل حركة «فتح» وإستفادة السلطة من الأجواء السياسيّة على الصعيد الدولي أخيراً، خاصة في قضية الإستيطان، إلى تعزيز الشرعية الداخليّة والقول أنّ القرار الفلسطيني تحت «صوت واحد» ضمن الأطر القديمة، لكنّه يبقى المستفيد الأكبر، وعملياً سوف يُعيق الوصول إلى «منظمة تحرير خارجة عن يده وعن توجهاته».

إجتماعات الفصائل في موسكو

عُقد في موسكو لقاء ضمّ ممثلين عن قوى وفصائل وشخصيات فلسطينية، بحضور مسؤولين من معهد الإستشراق ووزارة الخارجية الروسية، حيث تركّز البحث على أهميّة تعزيز الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة كمطلبٍ ضروريّ لتحقيق أهداف نضال الشعب الفلسطيني بإنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة على كامل الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم وممتلكاتهم وفق القرار ١٩٤.

والتقى ممثلو الفصائل الفلسطينيّة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الإثنين، وطلبوا منه بذل كل ما بوسعه لمنع نقل السفارة الأميركيّة من تل أبيب إلى القدس، كما وعد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب.

ويبدو أنّ الدعوة الروسيّة هدفت إلى العبور إلى المنطقة عبر الملف الفلسطيني، لإدراكها أنّ العبور إلى المنطقة عبر سوريا لا يكفي، وهي محاولة لإنتراع موقع في عمليّة التسوية الفلسطينيّة الإسرائيليّة، وكانت قد دعت الجانب الفلسطيني والإسرائيلي إلى إجراء مفاوضات مباشرة في موسكو.

كيرى: الضفة الغربية يجري إتهامها ببطء ومنهجية من قبل إسرائيل

قال وزير الخارجية الأميركيّة جون كيري في كلمة أمام منتدى "دافوس" الإقتصادي أنّ الضفة الغربية يجري إتهامها ببطءٍ ومنهجيةٍ من قبل إسرائيل التي تحتفظ بغالبية مساحتها لصالحها.

وتطرق كيري لإمتناع الولايات المتحدة عن إستخدام "الفيتو" ضدّ قرار مجلس الأمن الدولي المتعلّق بالإستيغان، قائلاً أنّ بلاده إمتنعت عن التصويت وسمحت بتمرير القرار لأنّه يُثير نقاشاً جدياً وحقيقياً حول الموضوع.

الأحمد: يجب إنهاء الإنقسام كي لا يبقى ورقة في يد الإحتلال

أكدّ عضو اللجنة المركزيّة لحركة فتح ومفوضّ العلاقات الوطنيّة في الحركة عزام الأحمد، أنّ إجتماعات الفصائل في بيروت وموسكو، شدّدت على أنّ إنهاء الإنقسام هو المدخل لتجديد مختلف المؤسسات الفلسطينيّة، موضحاً أنّ ما جرى في موسكو، هو إمتداد لإجتماعات بيروت حول اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني. كما أشار إلى أنّ إجتماعات موسكو أضافت فقط لمسار روسية، أكّدت من خلالها موسكو حرصها على القضية الفلسطينيّة وتوحيد الصفّ الفلسطيني. وذكر أنّهم إستمعوا من وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى نصائح بـ "جوب إنهاء الإنقسام كي لا يبقى ورقة بيد الإحتلال وكل من لا يريد للفلسطينيين أن ينالوا حقوقهم".

وإجتماعات بيروت كان هدفها المجلس الوطني، والجميع إتفق على ضرورة عقد مجلس جديد، وعلى أنّ تشكيل مجلس وطني يستوجب إنهاء الإنقسام من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنيّة حتّى يتمّ تنفيذ إتفاق المصالحة المتفق عليه في أيار ٢٠١١.

وأشار إلى أنّ مهمّة حكومة الوحدة الوطنيّة أن تُشرف على إعادة إنتخاب مؤسسات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ومساعدة لجنة الإنتخابات المركزيّة على إجراء الإنتخابات العامّة.

وقال: "الجميع الآن سيتوجّه إلى الرئيس محمود عباس ليبدأ مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة وإزالة العقبات التي حالت دون تشكيلها، ذلك أنّ الرئيس، وفق القانون، هو المعني بإجراء المشاورات بشأن تشكيل الحكومة".

ودعا جميع الفصائل الفلسطينيّة إلى بذل كلّ ما في وسعها لتسهيل عمليّة تشكيل حكومة تعتمد برنامج منظمة التحرير الفلسطينيّة باعتباره الحدّ الأدنى المتفق عليه بين جميع الفصائل الفلسطينيّة، وأكّدت ضرورة التمييز بين برنامج الحكومة، باعتبارها حكومة الرئيس محمود عباس وبين برامج الفصائل الفلسطينيّة.

الشاباك يعلن ضبط خلية من حماس في رام الله

كشف جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، عن إعتقال خلية من حركة حماس، ادعى أنها تحاول إعادة تشكيل بنية تحتية للتنظيم في رام الله.

وزعم بيان صدر عن الشاباك أن ١٣ فلسطينياً من نشطاء حماس اعتقلوا منهم عضو مجلس تشريعي، مُشيراً إلى أنه تمت مصادرة أموال وسيارة مواد دعائية خاصة بالشبكة الجديدة لحماس. وأن الشبكة كانت تعمل لزيادة قوة الحركة في الضفة الغربية، لتصبح ذات تأثير قوي، وكانت تعمل على إيجاد تأثير واسع لها في المنطقة من خلال تشكيل هرمي من عشرات النشطاء، وعملت على تشكيل مجموعات تنفذ أنشطة إجتماعية وإقتصادية وتقديم أموال لعوائل الشهداء والأسرى وللطلاب، وأنها تتلقى الدعم من قيادة حركة حماس في غزة والخارج.

وأضاف الشاباك: "إن إعتقال هذه الخلية يدل على إستمرار حماس في نواياها لتعزيز قوتها ومكانتها لمحاولة قلب نظام الحكم ضد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، جنباً إلى جنب مع محاولات تنفيذ هجمات خطيرة ضد الإسرائيليين".

هدم المنازل في النقب

لا تزال سلطات الإحتلال تنفذ إستراتيجية هدم منازل الفلسطينيين في النقب بهدف تجميعهم في ست مناطق، لسحب أكبر مساحة من الأرض من يدهم ووضعها في خدمة التوسّع الصهيوني على حساب أصحاب الأرض الحقيقيين، وفي هذا الإطار يسعى العدو للتخلص من قرابة خمسون قرية غير معترف بها، عبر هدم المنازل وإجبار أصحابها على ترك المنطقة.

وتنقلت عمليات الهدم في أكثر من منطقة في النقب، ومؤخراً حطت رحال الهدم في قرية أم الحيران، حيث إندلعت مواجهات في قرية أم الحيران، الغير معترف بها في النقب، حيث قامت قوات الشرطة باقتحام منازل القرية وهدم ٨ منازل وإخلاء السكان.

وتأتي هذه الممارسات إستمراراً للمخططات الحكومية الهادفة إلى إقتلاع وهدم قرية أم الحيران تمهيداً لإقامة قرية يهودية تحت إسم "حيران".

واستشهد المرّبي يعقوب موسى حسين أبو القيعان (٤٧ عاماً)، وأصيب عدّة أشخاص بجراحٍ وصفت بين المتوسّطة والخطيرة، بينهم النائب أيمن عودة، في أم الحيران برصاص شرطة الإحتلال، فيما ادّعت الشرطة أنّ أحد عناصرها لقي مصرعه دهساً خلال المواجهات.

يُذكر أنّ القرية تقع شمال شرق بلدة حورة في النقب، ويسكنها أبناء عشيرة أبو القيعان الذين تمّ تهجيرهم مرتّين في السابق، وتتوي السلطات تهجيرهم مرّةً ثالثة.

وفي العام ٢٠٠٣ وُضِعَ مخطط التهجير الثالث لأهالي القرية لصالح إقامة مستوطنة حيران على أراضيها، وتوسيع غابة بتير على أراضي عتير.

وردّاً على الجريمة تظاهر الآلاف على إمتداد أراضي ١٩٤٨ تضامناً مع قرية أم الحيران غير المعترف بها، والهجمة الشرسة لهدم البيوت في النقب. وعمّ إضرابٌ شاملٌ الأراضي المحتلّة عام ٤٨ ، وشهدت ساحة دوّار المنارة في رام الله تظاهرة شارك فيها ممثلون عن الفصائل الفلسطينية تضامناً مع قرية أم الحيران في النقب. وشارك الفلسطينيون في قطاع غزة، في مسيرة، تنديداً بإقدام إسرائيل على هدم منازل قرية أم الحيران، وقتل المرّبي يعقوب أبو القيعان.

كذلك شارك عشرات الطلاب الفلسطينيين، في وقفة بالجامعة العبريّة بالقدس المحتلّة، إحتجاجاً على سياسة الهدم الصهيونيّة.

من جهتها، قرّرت لجنة المتابعة العربيّة العليا تأمين بيوت جاهزة للعائلات التي هدمت منازلها في أم الحيران بالأراضي المحتلّة.

من جهته، قال رئيس القائمة المشتركة في الكنيست الإسرائيلي النائب أيمن عودة أنّ ما تقوم به سلطات الإحتلال في النقب هو جريمة مبيّنة يقودها شخصياً رئيس الحكومة نتنياهو.

وقد حذّر بعض الإعلام الإسرائيلي من إنتفاضة في النقب مدعومة من الحركة الإسلاميّة.

إختراق هواتف جنود العدو

أعلن الشاباك الصهيوني عن تمكّن «حماس» من إختراق هواتف عشرات جنود العدو، وبدء جهاز «الشاباك» عمليّة مضادّة أُطلق عليها إسم «قتال الصيّادين». ونقلت وسائل إعلام العدو عن مسؤول

أمّني أنّ «حماس» إستهدفت هواتف محمولة كثيرة لجنود وضباط إسرائيليين، وبينهم جنود وضباط في الإحتياط».

وطبقاً للإعلام الإسرائيلي، فإنّ مقاومين تقمّصوا شخصيات نساء إسرائيليات أو يهوديات خطّطن للهجرة إلى إسرائيل، وتواصلت تلك النساء مع جنود يخدم أغلبهم في وحدات قتالية، وأقمن «معهم علاقة حميمة إفتراضية عبر فايسبوك، ولاحقاً دخلن إلى هواتفهم عبر تطبيق طوّرتة الحركة يجعلها تحت سيطرة حماس».

جرّاء ذلك، إستدعت دائرة أمن المعلومات في جيش العدوّ عشرات الجنود للإستجواب، ووفق الجيش الإسرائيلي، فإنّ «حماس» حصلت على صور مقار قيادية عسكرية ودبابات وناقلات جند مدرّعة على الحدود مع غزّة ووسائل مراقبة ومواقع الجنود.

وأظهرت تحقيقات العدو أنّ بعض الملفات الشخصية على «فايسبوك» كانت لجنود سُرقّت هويّاتهم، وتمكّنوا من المشاركة لمدّة طويلة في المحادثات الخاصة في المجموعات العسكرية الإسرائيلية على «فايسبوك». وكانت هناك حالات سأل فيها مقاومو «حماس» عن «تدريبات ومناورات عسكرية جرت في الأشهر الأخيرة، وحصلوا أحياناً على معلومات حول مناورات قبل إجرائها».

كذلك تبين أنّ أحد الجنود طوّر علاقة رومانسية إفتراضية مع مقاوم في «حماس» تقمّص شخصية شابة يهودية من خارج البلاد، وبعث إليه، بناءً على طلب الشخصية الإفتراضية، صوراً لقطاع غزّة التقطت بواسطة عدسة منظار عسكري، وكذلك صور بالون مراقبة، وأخرى من أحد أبراج المراقبة الإسرائيلية عند الحدود مع القطاع.

كهرباء غزّة

مع أزمة في توريد الكهرباء إلى قطاع غزّة وإندلاع إحتجاجات داخل قطاع غزّة، وتبادل الاتّهامات بين رام الله وغزّة، أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية أنّه تمّ تشغيل المولد الثالث بمحطة الكهرباء مع تدفق كميات الوقود الإضافية من المنحة المالية القطرية.

وأكدت أنها ستعمل على إدارة هذه الكميات والإستفادة منها لأطول فترة ممكنة بما يدعم برامج التوزيع وصولاً إلى برنامج ٨ ساعات والتخفيف من أزمة الكهرباء الحالية. وكانت قطر أعلنت أنّها

تبرعت بمبلغ ١٢ مليون دولار، بغرض تزويد محطة الكهرباء في قطاع غزة بالوقود، بدفع مبلغ ٤ مليون دولار شهرياً ولمدة ٣ شهور، وكانت حكومة رام الله قد طالبت أن تتخلى حماس عن التدخل في موضوع الكهرباء لتقوم بإجراءات الحل، وقدمت القوى الوطنية والإسلامية رؤية للحل عبر تشكيل لجنة وطنية للطاقة وتفعيل محطات الغاز.. وهو ما أعلنت حماس موافقتها عليه وأبدت استعدادها لتسليم كافة الوزارات لحكومة رام الله شرط قيام الأخيرة بمسؤولياتها.

وكان تفاقم أزمة الكهرباء جاء بسبب تعطل خطوط التغذية من مصر، واضطراب الخطوط المغذية من كيان العدو، حيث يقول الجانب الإسرائيلي أن التحميل الزائد يعمل على قطع الخطوط. من جانبها حركة حماس إعتبرت أن الأزمة سياسية وأن الرئيس عباس يملك الحل بقرار رئاسي، وأن الإشكالية تكمن في فرض السلطة الفلسطينية (ضريبة البلو) على المازوت المستورد لمحطة التوليد الكهربائي. وكانت الإمارات قد أبدت استعدادها لبناء محطة تنتج ٥٠٠ ميغا وات (حاجة القطاع ٦٠٠ ميغا وات)، غير أن التجاذبات السياسية بين غزة ورام الله عرقلت ذلك.

القوة الحمراء في جيش العدو

ذكر موقع صحيفة هآرتس العبرية، أن جيش الاحتلال يستعد لشراء أسلحة وملابس عسكرية يرتديها مسلحو حزب الله وحماس من أجل إعداد "القوة الحمراء" التي ستكون مهمتها مواجهة الحزب والحركة في أي مواجهة مقبلة. وسيشتري الجيش أسلحة كلاشنكوف، وأسلحة قنص وصواريخ كورنيت وماليتوكا وقذائف مضادة للدروع مثل أر بي جي، وعبوات ناسفة وقذائف القسام وأسلحة وصواريخ مختلفة يمتلكها مسلحو حزب الله وحماس.

وأشار الموقع إلى أنه سيتم شراء كوفيات وأعلام وزيّ عسكري وأقنعة، وجميعها مع الأسلحة ستوضع في قواعد عسكرية لتدريب القوة الحمراء التي ستكون جزء من كل كتيبة عسكرية من القوات البرية للجيش الإسرائيلي وسيكون عناصرها من جنود الإحتياط الذين سيخضعون لتدريبات مكثفة تحاكي قدرات وأساليب القتال لدى حزب الله وحماس.

ولفت الموقع إلى أن المواقع العسكرية للجيش الإسرائيلي باتت تحتوي على أنفاق ووحدات سكنية مماثلة لتلك الموجودة في جنوب لبنان وقطاع غزة، وأيضاً قرى وكيبوتسات إسرائيلية مجاورة للحدود الجنوبية والشمالية يمكن لعناصر مسلحة من الحزب وحماس إختراقها في أي مواجهة مقبلة.

وقال ضابط إسرائيلي من القوّات البريّة أنّهم يدرّبون الجنود على ما يجب معرفته من كيفة محاربة حزب الله وحماس وإعداد الجنود بتدريبات شاقّة، وتعزيز قدرة الجندي على فهم كيفة عمل العدو ورفع مستوى القدرة على التعامل مع التضاريس وغيرها من الأساليب.

وأشار الموقع إلى أنّ سلاح الجوّ الإسرائيلي يمتلك سرباً من الطائرات يُدعى "التنين الطائر"، والذي يرتدي طياروه زيّاً يحمل أعلام دول عربيّة وقد أجرى تدريبات مع قوّات أجنبيّة كانت تصل إسرائيل.

ضبط خلية من حماس في رام الله

كشف جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، عن اعتقال خلية من ١٣ فلسطينياً منهم عضو مجلس تشريعي، تتبع لحركة حماس، وادّعى أنّها تحاول إعادة تشكيل بنية تحنّية للتنظيم في رام الله. مشيراً إلى أنّه تمّت مصادرة أموال وسيارة مواد دعائيّة خاصّة بالشبكة الجديدة لحماس.

وقال البيان إنّ الشبكة كانت تعمل لزيادة قوّة الحركة في الضفة الغربيّة، لتصبح ذات تأثير قوي، وكانت تعمل على إيجاد تأثير واسع لها في المنطقة من خلال تشكيل هرمي من عشرات النشطاء.

وادّعى أنّ الشبكة عملت على تشكيل مجموعات تنفّذ أنشطة إجتماعيّة وإقتصاديّة وتقديم أموال لعوائل الشهداء والأسرى وللطلاب.

وقال الشاباك أنّ تلك الشبكة كانت تتلقّى الدعم من قيادة حركة حماس في غزّة والخارج.

وأضاف: "إنّ اعتقال هذه الخلية يدلّ على إستمرار حماس في نواياها لتعزيز قوتها ومكانتها لمحاولة قلب نظام الحكم ضدّ السلطة الفلسطينية في الضفة الغربيّة، جنباً إلى جنب مع محاولات تنفيذ هجمات خطيرة ضدّ الإسرائيليين".

ونقل موقع واللا العبري عن مسؤول أمني فلسطيني قوله أنّ الأجهزة الأمنيّة في الضفة أحبطت هجمات كانت ستنفّذها حركة حماس في إسرائيل، وأضاف أنّه تمّ إحباط عملية تفجيريّة في إسرائيل، وأخرى لخطف مستوطنين قرب مدينة الخليل، وأنّ الأجهزة الأمنيّة تبذل جهوداً إستثنائيّة لمنع حماس من تنفيذ هجمات وتصعيد الأوضاع.

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

ذكرت القناة العاشرة الإسرائيلية أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدل عن قرار نقل السفارة إلى القدس، في الوقت الحالي. جاء ذلك خلال مكالمة ترامب مع نتنياهو والذي قال له فيها أنه يرغب بدفع عملية السلام، بين الإسرائيليين والفلسطينيين . ووعده ترامب نتنياهو بأن يتم مناقشة نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس في الوقت المناسب.

وكان الرئيس المنتخب ترامب قد قال قبل تولّي منصبه بأنه سينفّذ وعوده بنقل السفارة الأمريكية فور تولّي منصبه، وقال "لن أخلف بوعدتي الذي قطعته لإسرائيل حول القدس".

وكانت مصادر سياسية إسرائيلية قد رجّحت أن يتم الإعلان عن نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة فور تولّي ترامب سدة الرئاسة، وكان طاقماً أمريكياً قد تفقّد مؤخراً الموقع المخصّص لإقامة مبنى السفارة في العاصمة.

وهذا ما يُثير التساؤل حول جدية الوعود السياسية التي يُطلقها المرشّحون خلال الحملات الانتخابية، وقدرتهم على تنفيذها، فترامب الذي قال أنه سيقوم بنقل السفارة فور تولّي السلطة تراجع عن ذلك عندما تولّى السلطة وتردّد في التنفيذ، وهو مضطر لسلوك سياسة لا تفجّر في وجهه المزيد من المشاكل في بداية عهده، ولا يُعتدّ أن يقوم بذلك إلا إذا ضمن لقراره أن يمرّ بأقلّ ما يمكن من ردود الفعل.

حماس ومصر

قالت مصادر مصرية إعلامية أنّ حركة حماس ومصر ستشرعان في مناقشات خاصة من أجل تعزيز وتحسين العلاقات بين الجانبين، وأنّ نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية وصل إلى القاهرة قادماً من العاصمة القطرية الدوحة، من أجل إجراء مناقشات تجريها الحركة مع المخابرات المصرية من أجل تحسين العلاقات بين الجانبين.

وأشارت المصادر إلى أنّ هنية سيعقد سلسلة إجتماعات مع رئيس جهاز المخابرات المصرية حيث سيتمّ بحث العديد من القضايا أهمها معبر رفح وفتحه بشكل دائمٍ ومحاربة الجماعات المتطرّقة، ووقف التهريب المتبادل بين سيناء وغزة للمطلوبين والأسلحة بالإضافة إلى ملف المعتقلين الفلسطينيين من حماس لدى مصر.

تحالف القوى تحذر: مؤتمر باريس الدولي سيشكل غطاء لعباس

إعتبر أمين سرّ تحالف قوى المقاومة الفلسطينية الرفيق خالد عبد المجيد، تعقيباً على إنعقاد مؤتمر باريس، أنّ هذا المؤتمر هدفه تغطية مسار سياسي ينطلق من نتائج إتفاقات أوسلو ونتائج المفاوضات العبيّثة التي جرت في المرحلة الماضية بالإضافة إلى أنّه يرتكز إلى محاولة التأكيد على وثيقة كيري الأخيرة، التي تشير إلى الاعتراف بيهوديّة الدولة وإلى بقاء الإستيطان وشطب حق العودة والقدس من أجل حلّ في المرحلة القادمة.

تحالف قوى المقاومة الفلسطينية يعتبر أنّ هذا المؤتمر يشكّل محطة أخرى تستهدف الحقوق الوطنيّة والتاريخيّة لشعبنا الفلسطيني، ومحاولة جديدة لتضليل الشعب الفلسطيني ومحاولة جرّه إلى مسار سياسي يؤدي للنيل من الحقوق التاريخيّة لشعبنا، إنّنا في التحالف نطالب وندعو القيادة الفلسطينية المتنفّذة في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بأن تقوم بعملية مراجعة نقدية شاملة والعودة إلى خيارات شعبنا في تجديد المقاومة والانتفاضة، لأننا نعتبر أنّ ذلك هو الخيار الوحيد لإنهاء الإحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إنّ العودة إلى المفاوضات تحت ذرائع ومبررات إنعقاد مؤتمر باريس الدولي والقرارات الدوليّة ستؤدّي في النهاية إلى مخاطر حقيقيّة على القضية الفلسطينية، وبالتالي فإننا نعتبر أنّ هذا المؤتمر لن يؤدّي إلى أي نتيجة بل بالعكس سيتمّ تغطية إستمرار الإستيطان وإستمرار المحاولات للنيل من الحقوق الفلسطينية.

حركة ضباط من أجل أمن إسرائيل

بالتوازي مع بدء مؤتمر باريس للسلام ومواصلة رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو الذي قرّر مقاطعة المؤتمر، إنتقاده واصفاً إيّاه بـ"العبيّث"، أطلقت حملة في إسرائيل بعنوان "قريباً سنكون الأغلبية"، في إشارة إلى تعداد الفلسطينيين بحال ضمّت حكومة، بنيامين نتنياهو، الضفّة الغربيّة للسيادة الإسرائيليّة، الأمر الذي من شأنه أن يحول الفلسطينيين إلى أغلبية، على حدّ تعبير من يُشرف على الحملة.

ويشرف على الحملة منظمة "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، والتي تضمّ نحو ٢٥٠ شخصيّة عسكريّة وأمنيّة وضباط إحتياط بالجيش وأجهزة الإستخبارات، الذين يدعون من خلالها ضرورة الإنفصال عن الفلسطينيين.

وتحذر الحملة التي إنضمَّ إليها رئيس الموساد السابق، شبثاي شببيت، ورئيس "الشاباك" السابق، عامي أيلون، والرئيس السابق لهيئة الأركان بالجيش، دان حالوتس، من مغبة أن تفقد إسرائيل طابعها اليهودي والأمن بحال عدم الانفصال عن الفلسطينيين.

وتشتمل الحملة على لافتات باللغتين العبرية والعربية حملت مقولة "قربا سنكون الأغلبية"، حيث تمَّ نصب هذه اللافتات في جميع المناطق بالبلاد، وتهدف إلى تجنيد الرأي العام من أجل الدفع نحو الانفصال عن الفلسطينيين، وذلك بغرض ضمان الأمن والطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

وتدعو الحملة المواطنين في البلاد إلى الإتصال للردِّ المحوسب، والذي من خلاله سيتمَّ الإستماع إلى وجهة نظر ضباط الإحتياط في الأجهزة الأمنية والعسكرية وتبديراتهم لأهمية الانفصال عن الفلسطينيين لما في المصلحة الأمنية والقومية لدولة إسرائيل، وذلك بغية الحفاظ على طابعها اليهودي، علماً أنّ الفلسطينيين بالضفة الغربية والبالغ تعدادهم ٢ مليون و ٥٠٠ ألف يسعون ليكونوا الأغلبية، بحسب تسويغات ضباط الإحتياط.

إلى ذلك، زعم القائمون على المنظمة المشرفة على الحملة، بأنَّ الحملة ليست ذات دوافع سياسية وهي لا تأتي دعماً لأي تيار سياسي على الساحة الإسرائيلية، بل إنّ الحملة تهدف إلى تحفيز وتعميق الوعي العام لأهمية وضرورة الانفصال عن الفلسطينيين لما فيه الصالح الأمني والقومي لدولة إسرائيل.

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" على لسان مصدر بمنظمة "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، قوله: "الرؤية السياسية وأجندة المنظمة إنهاء الصراع ودولتين لشعبين، إلا أنه بالظروف الراهنة والوقائع على الأرض يستحيل تحقيق ذلك، وعليه لا بدّ من مبادرة إسرائيلية تدفع نحو الانفصال عن الفلسطينيين".

وما إن أطلقت الحملة، حتى توالى الإنتقادات، حيث طالب تحالف النساء للسلام بالإزالة الفوريّة للحملة وإدانتها بشكل واضح وصريح، وجاء في بيان تحالف النساء: "تمَّ الكشف عن حملة مبنية على التحريض والعنصرية من قبل مجموعة تطلق على نفسها "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، والحملة تحذر من الأغلبية الفلسطينية في البلاد".

وأضاف التحالف بأنَّ الإشارة إلى الفلسطينيين والفلسطينيات كتهديد ديموغرافي، "هو توجه محرض ومجرد من الإنسانية. استخدام هذا الخطاب هو إستمرار لحملة التهديد والتحريض التي تنتهجها

الحكومة اليمينية. هذا النهج هو أسلوب يتبعه أيضاً جزء من السياسيين الذين يعتبرون أنفسهم معتدلين أو يساريين".

وخلص البيان إلى القول: "مفهوم الأمن الذي يروج له قادة في الجيش، هو مبني على الفكر الذكوري العسكري العنيف. لا يمكن التصرف بصوت الشعب الفلسطيني لغرس الخوف والرعب وطرح مبادرة لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة".

عزوف عن الخدمة العسكرية في كيان العدو

أقرّ جيش الاحتلال بتراجع "جودة" القوى البشرية التي تشغل المواقع القيادية فيه، علاوة على إقراره بنقص في عدد المجندين المرشحين للإلتحاق بدورات إعداد الضباط في الوحدات المقاتلة، حسبما جاء في تقرير لهيئة الأركان، عرضت صحيفة "هآرتس" مقتطفات منه .

وذكر التقرير أنّ "قدرة جيش الاحتلال على تجنيد مقاتلين في الوحدات الميدانية من كل طبقات السكان تتراجع بشكل مطّرد، ما قلّص عدد المرشحين لتولي مناصب قيادية". واعتبر أنّ "هذا الواقع أفضى إلى مسّ تدريجي بنوعية القيادات في جيش الاحتلال، التي عادةً ما تبرز من بين صفوف الوحدات القتالية تحديداً".

وأوضح التقرير الذي أعدته شعبة "العلوم السلوكية" في جيش الاحتلال، حدوث "تآكل متواصل على الدافعية للإنضمام لسلك الضابطة في أوساط المجندين، الذين يمتازون بمزايا عالية للإندماج في الوحدات القتالية إلى جانب تراجع رغبتهم في تولي مواقع قيادية". وأشار إلى أنّ "الشباب النوعيين، الذين تدلّ أوضاعهم الصحية والبدنية وقدراتهم العقلية وبيئتهم الثقافية على أنّهم الأكثر تأهيلاً للخدمة في الوحدات القتالية، يختارون الإلتحاق بوحدات غير مقاتلة، ولا سيما تلك التي تقع ضمن شعبة الحوسبة ووحدات السايبر، وأذرع سلاح الجوّ المتخصصة بالتحكّم بالطائرات من دون طيار ومنظومات الدفاع الجوية، وبقية المنظومات التي تعتمد على التقنيات العالية".

ولفت التقرير إلى أنّ "مشكلة النقص في الضباط تفاقمت بشكل خاص في الأسلحة المرتبطة بالجهد القتالي، مثل: وحدات الهندسة القتالية والمدرّعات والمدفعية"، كاشفاً عن أنّ "العام الماضي شهد إنخفاضاً

بنسبة ٢٠ في المائة في عدد الشباب الذين يلتحقون بالوحدات المقاتلة، من بين أصحاب المؤهلات الصحيّة والبدنيّة المناسبة لهذا النوع من الخدمة". وجاء فيه أيضاً أن "ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة، حقيقة تزامنها مع تراجع نسبة الشباب الذين يتجنّدون للجيش، بسبب ارتفاع عدد أتباع التيار الديني الحريدي، الذين يتمّ إعفاؤهم من الخدمة العسكريّة بسبب إلتحاقهم بالمدارس الدينيّة، وذلك كجزءٍ من التفاهات التي تمّ التوصل إليها بين قيادات هذا التيار والدولة". وذكر أنّه "بخلاف ما كانت عليه الأوضاع في السابق، فإن المجندين الذين ينتمون للطبقة الوسطى وأبناء العائلات الميسورة تحديداً لا يختارون الإلتحاق بالوحدات القتاليّة، وهو ما قلّص نسبة الضباط القتاليين الذين يقطنون المدن الكبرى مثل تل أبيب مقارنة بالمستوطنات اليهوديّة في الضفّة الغربيّة التي يقطنها أتباع التيار الديني الصهيوني". وأشار إلى أنّ "تقدير الجنود لمكانة الخدمة العسكريّة تراجع، فضلاً عن انخفاض مستوى ثقة الجنود الإسرائيليّين بقادتهم المباشرين".

وتضمّن التقرير نتائج "مقلّقة" لاستطلاع أجري في أوساط الجنود أظهر أنّ "٤٠ في المائة فقط منهم، يرون أنّ الخدمة في الوحدات المقاتلة تمثل إسهاماً في خدمة أمن الدولة". ودلّل الإستطلاع على أنّ ٦١ في المائة فقط من الجنود، الذين التحقوا بالخدمة في عام ٢٠١٦، أعربوا عن رضاهم عن مستوى قادتهم المباشرين، في حين بلغت النسبة ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٤ و٧٦ في المائة في عام ٢٠١٢.

من جهته، اعتبر المعلق العسكري لصحيفة "هآرتس" عاموس هرئيل، أنّ "تفضيل الشباب النوعيين الإندماج في الوحدات التكنولوجيّة غير المقاتلة، يتناقض مع الأسطورة التي رسمها جيش الإحتلال لمقاتليه، الذين يشقّون طريقهم نحو القيادة من خلال الإلتحاق بالوحدات الميدانيّة المقاتلة وألوية الصفوة، التي تتحمّل أعباء القتال في ساحات المواجهة الميدانيّة". ورأى أنّ "تراجع جودة القيادات العسكريّة يعتبر تطوراً طبيعياً في ظلّ تقلّص هامش المرونة أمام الجيش عند إختيار المرشحين للإنخراط في دورات الضباط، على إعتبار أنّ الفئات الأكثر ملائمة من ناحية صحيّة وبدنيّة وثقافيّة تتّجه إلى الوحدات غير المقاتلة".

ولفت إلى "التضليل الذي تتطوي عليه تقارير شعبة القوى البشرية في الجيش، التي تدّعي أنّ نسبة الدافعيّة للإلتحاق بالجيش تصل إلى حوالي ٧٠ في المائة بين الشباب الإسرائيليّ"، مشيراً إلى أنّ "هذا

المعطى لا يعكس حقيقة أنّ نسبة كبيرة من الذين يدعون أن لديهم دافعية للخدمة العسكرية لا يختارون في النهاية الإلتحاق بالوحدات المقاتلة".

بدوره، أشار المتخصّص في دراسة الجيش يجيل ليفي، إلى سبب آخر يسبر أغوار ظاهرة تراجع الدافعية للإلتحاق بالوحدات القتالية في الجيش في أوساط "العلمانيين" الإسرائيليين. ففي كتابه الصادر أخيراً "القائد الإلهي"، إعتبر ليفي أنّ "تبني إقتصاديات السوق والعولمة أفنعت الكثير من الشباب العلماني، ولا سيّما في المدن الكبرى، بالإهتمام بمسارات ريادة شخصيّة غير مرتبطة بالخدمة العسكريّة"، مشيراً إلى أنّ "هذا ما يفسر تهيئة الظروف أمام التيار الديني الصهيوني للإنقراض على المواقع القياديّة في الجيش".